أكد على التعاون مع « الشباب والرياضة» بما لايخرج عن القانون والدستور

الحمود : نتمنى من اللجنة الأولمبية احترام رغبة الكويت حكومة وشعباً

■ مبادرة النائب الحميدي السبيعي لم تصلنا وفق القنوات الصحيحة

■ نحن متفائلون إزاء قضية الرياضة والحكومة قدمت كل ما لديها من المعطيات

الشيخ سلمان الحمود اثناء الاجتماع

أكد وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود اننا استمعنا لكل وجهات النظر في لجنة الشباب والرياضة البرلمانية، مبينا إننا متعاونون معها وزودناها بمخاطباتنا للجنة الأولمبية لطلب رفع الإيقاف الرياضي، وأبدينا كل التعاون مع اللجنة بما لايخرج عن القانون والدستور الكويتي.

وزاد «إننا نتمنى من اللجنة الأولمبية احترام رغبة الكويت حكومة وشعبا ورفع الإيقاف مؤقتا لحين حل مشكلة التشريعات والاتفاق على قانون جديد يكون متطور ويتواكب مع الميثاق الأولمبي والأنظمة الدولية.

وقال الحمود في تصريح صحافي عقب حضورة اجتماع لجنة الشباب والرياضة البرلمانية ان على اللجنة الأولمبية احترام رغبة الكويت ورفع الإيقاف مؤقتا، مبينا أن مبادرة النائب الحميدي السبيعي لم تصلنا وفق القنوات الصحيحة، وأبلغنا اللجنة اننا نحترم اي اقتراح يقدم.

وزاد «نحن متفائلون إزاء قضية الرياضة وقد بعثنا ردنا في الكتاب الموجه للجنة الأولمبية على النقاط الثلاث ونتمنى من اللجنة رفع الايقاف». لافتا إلى أن الحكومة قدمت كل ما لديها من المعطيات.

يأتي ذلك فيما أكد مقرر لجنة مقرر الشباب والرياضة احمد الفضل على وصول نسخة من الكتاب الذي ارسلته هيئة الشباب والرياضة الى رئيس اللجنة الأولمبية الدولية،مشيرا إلى أن الكتاب الذي ارسلته الهيئة رصين وغير انبطاحي ولم يسلم قرار الدولة لجهات خارجية وبوادر التعاون واضحة من الحكومة.

دعا إلى إبداء المرونة تجاه الهيئات الدولية

العازمي: ننتظر معالجة واقعية من جانب الحكومة لأزمة الإيقاف الرياضي

■ لماذا التعنت ونحن جميعاً نعلم علم اليقين أنه لا بديل عن عودة الاتحادات المنحلة؟

■ عبدالله :لدينا فرصة ذهبية لمعالجة القضية الرياضية وعلينا أن نجد حلولاً جذرية

حمدان العازمي

استغرب النائب حمدان العازمي النهج الحكومي في معالجة أزمة الإيقاف الرياضي مؤكداً على أن الحكومة هي آخر من تفكر في رفع الإيقاف وأن التصفيات السياسية والشخصانية اهم عندها من حل الأزمة.

وقال العازمي في تصريح صحفي إن اللجنة الأولمبية الدولية ردت على الخطاب الحكومي الذي طالب برفع الإيقاف مؤقتا إلى حين إقرار التعديلات على القوانين الرياضية بأن عودة الاتحادات المنتخبة شرط أساسي من شروط رفع الإيقاف إلا أن الحكومة وكعادتها مستمرة في تقمص دور الضحية في محاولة منها لإيهام الشعب أنها قدمنا كل ما لديها وعدلت القوانين إلا أن هناك أطرافاً داخلية مستمرة في الضغط لعدم رفع الإيقاف عن الكويت.

وأضاف العازمي متسائلاً: لماذا التعنت ونحن جميعاً نعلم علم اليقين أنه لا بديل عن عودة الاتحادات المنحلة ألا تقتضي المصلحة العامة الآن أن تعود هذه الاتحادات وتترك أمر استمرارها من عدمه أمام القضاء ليقول كلمة الفصل في ذلك؟ ألا تقتضي المصلحة العامة أن نتجرد من الشخصانية المتحكمة في هذه الأزمة ونعمل جميعاً لمصلحة شبابنا وبلدنا الكويت.

ورأى العازمي أن وزير الدولة لشؤون الشباب عاجز عن حل هذه الأزمة وإذا كانت هناك بوادر فستكون من خلال تعهدات مجلس الأمة غير انه أكد عدم تفاؤله خاصة أن شروط اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الدولية صريحة لرفع الإيقاف.

هل مئات الاتحادات والدول التابعة للجنة الأولمبية الدولية متنازلة عن سيادتها أم أن الأمر متعلق بلوائح مواثيق الجميع ملتزم بها.

وأكد عضو لجنة الشباب والرياضة د.خليل عبدالله أن اليوم بعد الرغبة الشعبية والنيابية والحكومية لانهاء ملف الخلافات الرياضية فستكون فرصة ذهبية لنا في معالجة القضية الرياضية وعلينا أن نجد حلول جذرية وصحيحة تضمن لنا خلال السنوات المقبلة أن نحقق أهدافنا من الرياضة وأن نلبي تطلعات شبابنا الرياضي.

وقال عبدالله ان القضية اليوم ليست متعلقة باشخاص بل بانظمة وقوانين ونحتاج الى معالجتها والامر الآخر مسالة أن تفرض المنظمات الدولية على الكويت بانها سترفع الايقاف في حال إرجاع الاتحادات السابقة فهذا امر مرفوض متسائلا ماذا إذا كانت بعض هذه الاتحادات عليها مخالفات ادارية ومالية ويفترض ان يطبق عليها القانون وهل يجوز إرجاع اشخاص عليهم مخالفات وتجاوزات ادارية ومالية ونؤكد أنه إذا فرض علينا الايقاف فليس للاتحادات المنحلة أن تأخذ دينار واحد من المال العام.

وتابع أنه ينبغي أيضا من الحكومة سحب الأموال والمقرات الرياضية والعهد التي اعطيت لهذه الاتحادات وغيرها ويجب أن تأخذ وليعمل كل اتحاد تابع للأنظمة لحسابها وليس لحساب الدولة لأنه من واجبنا الحفاظ على المال العام سواء بالرياضة او غيرها.

اللجنة بينت استمرار الإدارة بإسناد أعمالها لإحدى الشركات الممتنعة للسنة الـ11 عن سداد التزاماتها

الميزانيات : يجب إحكام الأمن الجمركي في المنافذ

■ مكونات العقد المبرم مع الشركة المحتكرة مَشُوب بالعديد من الملاحظات والثغرات

■ الشركة ملزمة وفق العقد بتوفير مستلزمات التفتيش الجمركي وهو ما لم تقم به نهائياً

لجنة الميزانيات

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبد الصمد أن "اللجنة اجتمعت بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية لمناقشة الحساب الختامي للإدارة العامة للجمارك للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه".

وأضاف إن "اللجنة بينت استمرار الإدارة العامة للجمارك بإسناد أعمالها الجمركية لإحدى الشركات المحتكرة لجميع المنافذ الجمركية في البلاد تشغيليا وماليا تسبب بعدة مآخذ ومنها التقصير في إحكام الأمن الجمركي في البلاد وآخرها قضية اختفاء حاويتين من ميناء الشويخ وما صاحبها من لغط مثار" لافتا الى أن "مكونات العقد المبرم مع الشركة المحتكرة مشوب بالعديد من الملاحظات والثغرات منذ توقيعه وترتب عليه استحالة تعامل الجمارك في أي مرفق لها دون الرجوع للشركة؛ خاصة وأن الشركة ملزمة وفق العقد بتوفير مستلزمات التفتيش الجمركي في المنافذ الجمركية وهو ما لم تقم به الشركة نهائيا طوال الـ11 سنة الماضية".

وتابع "أبرزها عدم تركيب وتشغيل نظم المراقبة باستخدام الكاميرات وعدم توفير أنظمة شبكة التصوير التلفزيوني الداخلي في المنافذ الجمركية ومنها ميناء الشويخ الخاضع لإدارة الشركة كما جاء في تقرير ديوان المحاسبة وأكده ممثل الديوان في الاجتماع كذلك بالإضافة إلى عشرات الالتزامات التي لم تف الشركة بها كعدم توفير مستودعات آمنة لحجز البضائع المصادرة وعدم توفير البيئة المناسبة من أماكن مغطاة لعملية التفتيش وعدم توفير بعض الأنظمة الخاصة بالميكنة وغيرها".

وقال عبدالصمد: "دون إعفاء الجمارك من مسؤوليتها تجاه ما حدث وما يحدث؛ إلا أن الجمارك أوصت أكثر من مرة بفسخ العقد لتعذر الوصول مع الشركة المحتكرة لتسوية عادلة وكان آخرها في سنة 2015 ؛ إلا انه لم يحسم هذا الملف بشكل نهائي رغم تشكيل عدة لجان للنظر في هذا الملف والآثار المترتبة عليه في حال فسخ العقد وما زالت الشركة مستمرة باستغلال كل المنافذ الجمركية وتمتنع للسنة الـ11 على التوالي عن سداد التزاماتها تجاه الخزانة العامة للدولة والبالغة حتى آخر حساب ختامي 128 مليون دينار بالإضافة إلى عدة مبالغ أخرى وتقوم بتحصيل رسوم (النقل والتخزين والمناولة) كافة من المنافذ الجمركية لصالحها والتي بلغ ما أمكن حصره منها طوال تلك السنين ما يقارب 137 مليون دينار علما انه لا يمكن حصر كل المبالغ من قيمة رسوم المناولة في المواقع الجمركية المحتكرة لأن الشركة تخفي إيراداتها عن الجمارك".

وأوضح انه "ورغم ما يشوب أعمال هذه الشركة من مآخذ إلا أن الجمارك أسندت لها مؤخرا تشغيل منفذ العبدلي أيضا لضرورة المصلحة العامة بعد أن تم إخلاء المنفذ من شركة أخرى كانت تديره دون غطاء تعاقدي لمدة 4 سنوات!!" مضيفا إنه "سبق أن أوصت اللجنة أن تقوم الإدارة العامة للجمارك بإدارة مرافقها وتشغيلها بنفسها كما نص قانون إنشائها بذلك دون اللجوء لشركات للقيام بأعمال جمركية مراعاة للجانب الأمني في هذا الجانب خاصة وأن فحص الدولة وضمانها يعد أكثر ثقة من الشركات؛ وسيسهم في تحقيق إيرادات إضافية للدولة وتوفير فرص العمل إلا أنه لا يتم الأخذ بهذه التوصية".

وتابع: "انتهت اللجنة إلى أنه في ظل وجود توجه من المجلس بتشكيل لجنة تحقيق حول قضية اختفاء الحاويات فإنها ستتعاون مع اللجنة المزمع إنشاؤها من خلال تزويدها بكل المستندات التي تملكها من تقارير ديوان المحاسبة ومراسلات وردود سابقة حول الحسابات الختامية السابقة للجمارك للوقوف على المتسبب الحقيقي والفعلي في الخلل الحاصل في إدارة المنافذ الجمركية لاسيما وأن نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية قد بين للجنة أنه لا توجد علاقة بين من أجل للتقاعد مؤخرا بقضية اختفاء الحاويات بعكس ما هو متداول بالرأي العام".

وأضاف: "كما أوضح الوزير الإجراءات التي اتخذت مؤخرا حيال تكرار الخروقات الجمركية من خلال استحداث قطاع بالبحث والتحري يتبعه شخصيا لإحكام الأمن الجمركي واحتمالية إعادة دراسة خيار فسخ العقد مع الشركة المحتكرة خاصة وأنها قد كسبت مؤخرا حكما من محكمة الاستئناف يقضي بتعويضها 68 مليون دينار والقضية حالياً منظورة أمام محكمة التمييز ووجود عدة قضايا رفعتها الجمارك بالمقابل ضد الشركة للمطالبة بحقوقها المتأخرة واعتماد هيكل تنظيمي جديد للجمارك في الفترة المقبلة".

وأكد عبدالصمد على "ضرورة قيام الجمارك بصيانة وترميم مرافقها الجمركية كافة مع توفير العدد الكافي من المفتشين المختصين فيها لسرعة الإنجاز وخاصة في منفذ العبدلي أثناء المواسم الدينية وأن يكون التفتيش ضمن الإطار المهني والأمني المرسوم قانونا لاسيما وأن بعض المنافذ شهدت شكاوى كثيرة من المواطنين جراء تصرفات شخصية من بعض المفتشين".

كما تجتمع لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة البرلمانية آلية عمل اللجان

استغرب السماح لموظفي بعض السفارات بالتدخل في قرارات «القوى العاملة»

الحجرف : الحكومة لاتوجد لديها رؤية واضحة للإحلال والتوطين

■ قانون العمل يحتاج إلى تعديلات حقيقية تجعله واضحا في بيان الحقوق والواجبات

■ يجب أن لا يسمح للوافد بالتحويل ما دام صاحب العمل ملتزما معه ببنود العقد

مبارك الحجرف

قال النائب مبارك هيف الحجرف في الوقت الذي تقوم به الدول النفطية بإعادة ترتيب سوق العمل وخلق فرص وظيفية و تشجع الشباب على الانخراط في القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة نجد حكومتنا الرشيدة تستمر في الاعتماد على العمالة الاجنبية وهذا مؤشر على فشلها وفشل الوزير المختص مشيرا الى ان الحكومة لاتوجد لديها رؤية واضحه للإحلال والتوطين . و استغرب الحجرف في تصريح صحفي من السماح لموظفي بعض السفارات بالتدخل في قرارات الهيئة العامة للقوى العاملة لصالح مواطنيهم على حساب مصلحة صاحب العمل.

لافتا الى ان وزيره الشؤن الاجتماعية والعمل تتحامل على المواطن وتتهمه بانه يتاجر بالوافدين وكان الوافدين وسفاراتهم براء من ذلك. وبين الحجرف ان قانون العمل يحتاج إلى تعديلات حقيقة تجعله واضحا في بيان الحقوق و الواجبات التي تحفظ لكلا الطرفين حقه مطالبا بإنهاء ما يحدث في الهيئة العامة للقوى العاملة من فوضى حفاظا على سمعة الكويت .

وشدد الحجرف على ضرورة أن لا يسمح للوافد بالتحويل ما دام صاحب العمل ملتزما معه ببنود العقد وأهمها الالتزام بالحقوق العمالية والمالية وبالتالي سيظهر من جاء ليعمل ومن جاء لخلق المشاكل والتنقل حسب رغباته وميوله.

واشار الحجرف الى أن الفوضى التي يعيشها سوق العمل تشجع الوافد على شراء الفيزا والعمل لحسابه كما هو حاصل الان من قبل غالبية العمالة الوافدة .

ولفت الحجرف الى الكثير من الثغرات في قانون العمل الحالي والذي يجيز استقبال شكوى الوافد الذي يعمل في مكان عمل مخالف لاقامته بل ويسمح له بالعمل وهو مسجل عليه تغيب ويمنح له إقامة مؤقته وكذلك يسمح له بالغاء إقامته والعودة مرة اخرى على كفيل آخر أو يشترى فيزه حره ليعمل لحسابه الشخصي مشيرا الى ان العمالة الوافدة استغلت ضعف القانون وثغراته حتى اصبح العامل يتقدم باكثر من شكوى ضد كفيلة ولا يحضر للجان التحقيق ليصل إلى المدة التي تسمح له بحق التحويل..

وقال الحجرف انه حان الوقت لإعادة ترتيب قانون العمل والقضاء على الفوضى الحاصلة في سوق العمل وحفظ حقوق العامل وصاحب العمل على حد سواء اخذين في الاعتبار مصلحة الوطن والمواطن.

بعد التصويت بموافقة 3 أعضاء ورفض اثنين وامتناع واحد

«التشريعية» تقرر عدم صحة إعادة انتخابات نائب رئيس مجلس الأمة

أكدت اللجنة التشريعية البرلمانية امس عدم صحة إعادة انتخابات نائب رئيس مجلس الأمة بعد التصويت بموافقة 3 أعضاء ورفض اثنين وامتناع واحد.

وقال رئيس اللجنة النائب محمد الدلال، إن اللجنة اعتبرت بأغلبية 3 أعضاء عدم صحة إعادة انتخابات نائب الرئيس تأسيسا على رأي المحكمة الدستورية.

وأضاف الدلال: «أنجزنا 9 اقتراحات بقوانين خاصة بالجنسية و5 بشأن قانون الانتخابات ولا يوجد اقتراحات متعلقة بآلية التصويت بينهم».

ومن جانبة قال النائب جمعان الحربش إن قرار «التشريعية البرلمانية» القاضي بعدم صحة إجراء التصويت على منصب نائب الرئيس سيحال للمجلس.

وأضاف الحربش: «حسب ماوردني إن المحكمة الدستورية ذكرت أن الإجراء خاطئ وأتوقع أن تكون مدة الحكم أسبوعين وفق تجربة سابقة سنة 1996».

اجتماع اللجنة التشريعية